خبراء التخطيط العمرانى:

السليمانية وأخواتها تجمعات عمرانية عشوائية لم تراع الأثر البيئى

أجمع خبراء التخطيط العمرانى ان السليمانية وأخواتها عبارة عن تجمعات عمرانية عشوائية تم بناؤها بالمخالفة للقانون، والقول بتقنين أوضاعها بعد دفع الغرامة خطأ تخطيطى فادح، والتفاف حول الشرعية يشجع الآخرين على فرض سياسة الأمر الواقع.

وأكدوا أن شبكات المرافق فى هذه الأماكن مثل الكهرباء والطرق وغيرها غير مؤهلة لهذه التجمعات.

وطالبوا الأجهزة المعنية وفى مقدمتها الجهاز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة للقيام بواجبه لمنع هذه المخالفات.

يقول مهندس صلاح حجاب رئيس جمعية التخطيط العمرانى: إن التجمعات العمرانية التى ظهرت فجأة، وفى غيبة الدولة على طريق مصر اسكندرية الصحراوى خطأ تخطيطى فادح.. ورغبة البعض فى تقنين وضع هذه التجمعات يمثل تشجيعاً غير مسبوق على مخالفة القانون، وفرض سياسة الأمر الواقع، خاصة انها ملك «بهوات» يريدون قضاء نهاية الأسبوع فى قصور وفيلات بعيداً عن الضوضاء وزحام المدينة.. والقول بأن هؤلاء المخالفين لابد ان يدفعوا حق الدولة قبل الموافقة على تغيير النشاط فيه مغالطة كبيرة، لأنها دعوة صريحة لكل من لديه القدرة على بناء مدن سكنية عبارة عن فيلات وقصور على أرض من المفترض انها وفقاً لخطة الدولة استصلاح واستزراع.. لنجد مدناً جديدة ظهرت بعيداً عن خطة الدولة.

تمثل ضغط على شبكات الطرق والكهرباء.. وتلوث خزان المياه الجوفية

القول بتقنين أوضاعها دعوى لمخالفة القانون.. وفرض سياسة الأمر الواقع

وأوضح ان القول بأن إزالة هذه التجمعات التى تم بناؤها بالمخالفة يمثل إهداراً للثروة العقارية وبالتالى تأثر الاقتصاد القومى مغالطة كبيرة لأن الاقتصاد القومى يعنى توفير الآلاف من فرص العمل للعاطلين، وهو غير موجود فى مثل هذه الحالات.

من جانبه قال محمد التهامى خبير التخطيط العمرانى: إن الفيلات التى أقامها اصحاب المنتجعات مخالفة لأبسط قواعد التخطيط العمرانى ومراعاة الأثر البيئى لهذه الانشاءات التى تمت بصورة عشوائية ستمثل خطراً كبيراً على السكان أنفسهم الذين يبلغ عددهم وفقاً لتصريحات صاحب المنتجع نفسه «٣٠» ألف ساكن، بجانب الخطر على المناطق المجاورة للمدينة أو ما يشابهها من منتجعات أخرى فى المنطقة.

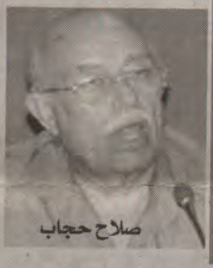
صلاح حجاب

وأضاف ان الخطر يتمثل فى عدم وجود شبكة صرف صحى بالمواصفات القياسية المصرية تستوعب هذا العدد الكبير من السكان، أو محطات تنقية جيدة لمخلفات الصرف واعتمادها بشكل أساسى على أحواض الترسيب مما يؤدى الى تسرب مياه الصرف الصحى للأرض واختلاطها بالمياه الجوفية التى هى مصدر مياه الشرب الوحيد بالمدينة وبالتالى اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحى وما يترتب عليه من أمراض خطيرة، علاوة على تلوث خزان المياه الجوفية بالمنطقة التى توجد بها مزارع جادة تزرع الخضر والفاكهة وتدخل بيوت «معظم المصريين».

وطالب الدولة بإجبار اصحاب المنتجعات الأخرى بعمل شبكات مرافق وفقاً للكود المصرى اذا كان هناك اتجاه لتقنين أوضاعهم.

وأضاف د. محمد عبدالباقى أستاذ التخطيط العمرانى بجامعة عين شمس ان ظهور مثل هذه المنتجعات بصورة عشوائية غير مخطط لها من قبل الدولة وغير مدرجة على خريطة التوسع العمرانى تمثل عبئا كبيرا على شبكات المرافق مثل الطرق والكهرباء والغاز الطبيعى وغيرها بجانب تأثيرها البالغ على خزان المياه الجوفية بالمنطقة.

وطالب بتفعيل دور الأجهزة المعنية بمثل هذه الأمور وفى مقدمتها المركز الوطنى لتخطيط استخدامات اراضى الدولة المنوط به متابعة تغيير النشاط والحفاظ على أراضى الدولة ومنع التعدى عليها وفى هذه الحالة يعتبر تغيير النشاط من زراعى الى عمرانى تعد على أملاك الدولة.

وقال د. مجدى رضوان رئيس قسم العمارة بهندسة اسيوط إن التجمعات السكنية بمختلف مستوياتها الاقتصادية لابد ان تتم من خلال مخطط شامل يتماشى مع السياسة العامة للدولة فى هذا الاتجاه حتى لا تتأثر قطاعات أخرى مثل شبكات الطرق والكهرباء والمياه بضغوط اضافية هى غير مؤهلة لاستيعابها بجانب حرمان هذه التجمعات العشوائية من خدمات أخرى تقدمها الحكومة للأماكن المخططة مثل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.